

[illegible]

٧٧٤  
 التدين والهدى. والآن بحسب علمي هذا  
 الجواب عن حج المخالفين  
 أما حجته الأولى وهي قوله تعالى: "وَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَبِيلَ الْغَيِّ" الآية. فقولنا  
 قد تقدم فنهضوا في أواخر الجزء الثاني  
 وأما حجته الثانية وهي قوله: "أَمْ لَيْسَ صَدِيقًا نَجِيًّا" الآية. فقولنا  
 هو إلى مسجد خبارك وفيلسوفه فيه. وقولنا: "أَمْ لَيْسَ صَدِيقًا نَجِيًّا" الآية. فقولنا  
 أنه يقال: "أَمْ لَيْسَ صَدِيقًا نَجِيًّا" الآية. فقولنا: "أَمْ لَيْسَ صَدِيقًا نَجِيًّا" الآية. فقولنا  
 الفاعل على هذا الوجه هو الله تعالى. فقولنا: "أَمْ لَيْسَ صَدِيقًا نَجِيًّا" الآية. فقولنا  
 لا يصح له أن يستجيز ما يستجيزه لما في قوله تعالى: "وَلَا يَحِلُّ لَهُ" الآية. فقولنا  
 ما يشع من أن فرسه ظهر الصلاة على وجهه تأخير وتقدم على غيره في ذلك  
 بسم الله وأما حجته وهي قوله تعالى: "وَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَبِيلَ الْغَيِّ" الآية. فقولنا  
~~هو إلى مسجد خبارك وفيلسوفه فيه~~... فقولنا: "أَمْ لَيْسَ صَدِيقًا نَجِيًّا" الآية. فقولنا  
 هذا هو المقصود من قوله تعالى: "وَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَبِيلَ الْغَيِّ" الآية. فقولنا  
 هذا هو المقصود من قوله تعالى: "وَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَبِيلَ الْغَيِّ" الآية. فقولنا  
 لا يجوز له أن يقهر الصلاة ولا أن يجبرها لا يجمع تأخير ولا تقدم ولا يجوز له أن  
 يقهر حلال في فرضها ولا أن يجبر على تخفيفه تأخيرًا أو تقدمًا بل إلى الله تعالى  
 كما أنه هذا ليس بيمين قبا والمدينة عهد ودا مسفدا أو مطلقا لحكام أو غير ذلك  
 كالمضيق فكذلك يجوز بالإجماع ومنه عدم جواز ~~الصلوة~~ صراعه ليس بفرا  
 لا يجوز له أن يقهر الصلاة ولا أن يجبرها لا يجمع تأخير ولا تقدم ولا يجوز له أن  
 يقهر حلال في فرضها ولا أن يجبر على تخفيفه تأخيرًا أو تقدمًا بل إلى الله تعالى  
 كما أنه هذا ليس بيمين قبا والمدينة عهد ودا مسفدا أو مطلقا لحكام أو غير ذلك  
 كالمضيق فكذلك يجوز بالإجماع ومنه عدم جواز ~~الصلوة~~ صراعه ليس بفرا  
 لا يجوز له أن يقهر الصلاة ولا أن يجبرها لا يجمع تأخير ولا تقدم ولا يجوز له أن  
 يقهر حلال في فرضها ولا أن يجبر على تخفيفه تأخيرًا أو تقدمًا بل إلى الله تعالى  
 كما أنه هذا ليس بيمين قبا والمدينة عهد ودا مسفدا أو مطلقا لحكام أو غير ذلك  
 كالمضيق فكذلك يجوز بالإجماع ومنه عدم جواز ~~الصلوة~~ صراعه ليس بفرا